الأنباء
الثلاثاء 7 فبراير 2012

المجلس شهد دخول عدد من العناصر الشابة

«اتجاهات للدراسات»: 8 دلالات رمزية لانتخابات 2012

خالد المضاحكة

أكد مركز «اتجاهات» للدراسات والبحوث الذي يرأسه خالد المضاحكة أن النتيجة الرئيسية التي كشفت عنها الانتخابات البرلمانية التي أجريت في 2 فبراير الجاري مفادها بأن التغير في تركيبة النخبة البرلمانية لتصبح المعارضة هي الأكثرية وليست الأقلية النيابية كما كان معتادا في مجالس أمة سابقة يعد المتغير الأكبر في العملية الانتخابية في الكويت، بما يحمل توقعات مستقبلية تتعلق بتزايد المواجهات البرلمانية وتلاحق الأزمات السياسية بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية حيث تحاول الأخيرة ممارسة دور «الند» بعد اقتراب عدد أعضائها من 33 عضوا ليشكلوا ما يقرب من 66 ٪ من أعضاء البرلمان المنتخبين البالغ عددهم 50 نائبا، أما فيما يتعلق بالدلالات الرمزية لتلك الانتخابات، فهي تتمثل في النقاط التالية:

غلبة الاتجاه الداعي للتغيير على الاتجاه الداعي للاستمرار، وخاصة لدى الجيل الجديد في الكويت، عبر دعم المعارضة السياسية في مجلس الأمة.

غلبة المعارضة ذات التوجهات الإسلامية نحو (22 نائبا) على تركيبة برلمان 2012، وهو ما يمكن تفسيره استنادا إلى عاملين أساسيين أولهما يتعلق بالسياق العربي العام حيث فاز المرشحون الإسلاميون في الانتخابات البرلمانية التي شهدتها دول الربيع العربي مثل مصر وتونس والمغرب، أما العامل الثاني فيتمثل في غياب البديل المدني للخيار الديني، سواء كان من التيار الوطني أو من اليبراليين أو المستقلين.

سقوط كثير من النواب الموالين للسياسات الحكومية في عهد الشيخ ناصر المحمد، ومن أبرزهم معصومة المبارك في الدائرة الأولى، وسلوى الجسار وخلف دميثير في الدائرة الثانية، ورولا دشتي في الدائرة الثالثة وعسكر العنزي بالرابعة ود.محمد هادي الحويلة بالخامسة. في مقابل هؤلاء النواب الخارجين من حلبة السباق الانتخابي، حافظ نواب آخرون على مواقعهم على الرغم من وجود شبهات تحوم حولهم وأبرزهم فيصل الدويسان وصالح عاشور في الدائرة الأولى وسعد الخنفور في الدائرة الرابعة.

انعدام التمثيل النسائي في برلمان 2012 وإقصاء المرأة عن المشاركة في العملية البرلمانية، في مقابل أربع نائبات في مجلس 2009. فإذا كانت المرأة الكويتية ربحت حق التصويت فإنها خسرت حق التمثيل، وهو ما يعود إلى احتدام المنافسة بين المرشحين والتطرف في الآراء.

التراجع الشديد في تمثيل أعضاء كتلة العمل الوطني بالبرلمان الحالي بحيث تقلص العدد من خمسة أعضاء إلى عضو واحد وهو مرزوق الغانم، وهو ما يعود بدرجة أساسية إلى المناطق المتوازنة لمواقف وسياسات تلك الكتلة إزاء التفاعلات الداخلية الساخنة التي عرفتها الكويت على مدار الشهور الماضية، في مقابل هذا التراجع تصاعدت أسهم النائب عبدالرحمن العنجري الذي خرج عن كتلة العمل الوطني بسبب مواقفه المعارضة تماما لرئيس الوزراء السابق، ولكن هناك فرصة لإعادة تشكيل الكتلة من نواب آخرين هم: محمد الصقر، شايع الشايع، رياض العدساني، علي الراشد، عبدالله الطريجي.

تراجع النواب الذين ينتمون إلى المذهب الشيعي في المجتمع الكويتي، ومن أبرز هؤلاء النواب د.حسن جوهر الذي كان معروفا بتوجهاته المعتدلة وغياب الطرح الطائفي عن منظوره الفكري وهو ما يظهر جليا في مداخلاته البرلمانية وكتاباته الصحافية وأبحاثه الأكاديمية، فضلا عن غيابه عن ساحة البرلمان لأول مرة بعد تمثيله في مجلس الأمة على مدى ست مجالس متتالية (1996ـ 1999ـ 2003ـ 2006ـ 2008ـ 2009).

تراجع النواب الذين خاضوا الانتخابات الفرعية التي تجريها القبائل للمفاضلة بين ابنائها، بما يشير إلى غلبة الانتماء للدولة على حساب الانتماء للقبيلة وإدراك شرائح مجتمعية بأن هذه الاجراءات تتعارض مع متطلبات دولة المواطنة وممارسات دولة القانون.

دخول عدد من العناصر الشابة إلى مجلس الأمة، ومن أبرزهم أسامة الشاهين بالدائرة الأولى وحمد المطر ورياض العدساني وشايع الشايع بالدائرة الثانية، وفيصل اليحيى بالدائرة الثالثة وعبيد الوسمي بالدائرة الرابعة وخالد شخير بالدائرة الخامسة، وهو ما يشير إلى أن ثمة تمكين مجتمعي للشباب الكويتي في المرحلة المقبلة.

نوجه الشكر لجميع رجال القضاء وأعضاء النيابة العامة

المرشد هنأ الفائزين بعضوية «الأمة»: نأمل أن يكون المجلس في عهدهم أكثر إشراقاً وازدهاراً

أصدر رئيس المجلس الأعلى للقضاء المستشار فيصل المرشد بيانا بمناسبة انتهاء انتخابات مجلس الأمة قال فيه: يطيب للمجلس الأعلى للقضاء، بمناسبة انتهاء انتخابات مجلس الأمة لسنة 2012 أن يقدم أجمل التهاني لجميع من فازوا بعضوية مجلس الأمة، مع تمنياتنا لهم بالتوفيق والسداد في أداء مهمتهم الجليلة نحو صنع مستقبل الدولة وحضارتها، ونأمل أن يكون المجلس في عهدهم أكثر إشراقا وازدهارا، وأن يصبح علامة مضيئة على طريق الديموقراطية التي تفاخر بها الكويت وتضعها في مقدمة الدول التي تؤمن بالعدل والحرية والمساواة.

كما يسر المجلس أن يتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى جميع رجال القضاء واعضاء النيابة العامة، على ما بذلوه من جهود عظيمة في إجراء الانتخابات بكل نزاهة وشفافية، وقد تجلى ذلك خلال عملية التصويت والفرز، حتى ظهرت النتيجة معبرة عن الارادة الحقيقية للناخبين، فكانوا أهلا لحمل هذه الأمانة التي وسدت اليهم.

ويعرب المجلس أيضا عن تقديره البالغ للاخوة الافاضل السادة المستشارين رئيس وأعضاء اللجنة الاستشارية العليا المشرفة على الانتخابات، الذين كرسوا أنفسهم وسهروا للاعداد للانتخابات، والاشراف عليها، وكان لارشاداتهم وتوجيهاتهم، عظيم الأثر في إنجاح العملية الانتخابية والتي بدت في صورتها الحضارية المشرفة.

كما ينوه المجلس بتعاون الاخوة المواطنين اثناء ادائهم واجبهم الوطني، والذي كان له دور مهم في إنجاح هذا الحدث الكبير.

والشكر موصول لجميع المسؤولين العاملين بوزارة العدل والإعلام والبلدية والتربية ولكل من ساهم في اداء هذا الواجب الوطني العظيم وتهيئة الجو المناسب لإجراء الانتخابات، ولا يسع المجلس سوى الإشادة بالجهود الكبيرة التي بذلها رجال الأمن في وزارة الداخلية والحرس الوطني لبسط الأمن والاستقرار وحفظ النظام في جميع اللجان الانتخابية، مما يسر للناخبين الادلاء بأصواتهم وسهل إجراء عملية الفرز وإعلان النتائج.

كذلك يبدي المجلس الشكر لرجال الصحافة والإعلام لدورهم المهم في نشر الوعي بين المواطنين وتغطية العملية الانتخابية، لنقل صورة صادقة ومعبرة عن الوجه الحضاري للكويت.

والمجلس إذ يبارك للكويت أميرا وحكومة وشعبا بنجاح العملية الانتخابية، فإنه يبتهل الى الله العلي القدير بالدعاء أن يحفظ وطننا العزيز وأن يمن عليه بالرفاه والازدهار، وان يبقى واحة أمن وأمان في ظل راعي نهضته وقائد مسيرته حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى وولي عهده الأمين، حفظهما الله وسدد على طريق الخير خطاهما.

المستشار فيصل المرشد

على النواب الارتقاء بالخطاب السياسي وممارسة ضبط النفس

حركة المبادرة الوطنية: سنعلن عن مبادرة قريباً تستهدف استقرار وأمن الوطن وفرض هيبة الدولة

أصدرت حركة المبادرة الوطنية بيانا اكدت فيه ان الكويت جبلت منذ نشأتها على مواجهة التحديات والخروج منها أكثر قوة وصلابة، مؤكدة ان هذا الارث يجب أن يكون حاضرا بعزيمة وايمان وثبات في التصدي لاستحقاقات المرحلة المقبلة على جميع الاصعدة مما يستوجب عدم الاستسلام لأجواء اليأس والتشاؤم التي فرضتها الصراعات السياسية المختلفة ما قبل الثاني من فبراير وما بعده.

واضاف البيان: على الرغم من القضايا التي تفرض ملابساتها واستحقاقاتها مزيدا من التشنج والتعقيد بدءا من وجود شبة عدم دستورية حل مجلس الامة في فصله الثالث عشر وما ترتب عليه من آثار مرورا بأحداث الانتخابات الفرعية ووجوب تطبيق القانون على مرتكبيها الى الخطابات الانتخابية التي عملت على تمزيق اوصال الوطن وكرست الاصطفافات المقيتة بين مكوناته ووصولا الى قضية الفساد المالي والاداري الذي مازال يستشري فارضا نفسه كثقافة وكواقع يجب مواجهته بجميع نماذجه وكذلك الممارسات التي تعد تدخلا في صميم صلاحيات سمو الأمير وفقا للمادة ستة وخمسين من الدستور والتي تحصر حق اختيار رئيس مجلس الوزراء في شخص صاحب السمو الأمير تلك القضايا وغيرها والتي يتم التعاطي بها ضمن بيئة عمل سياسية تعاني مستوياتها المختلفة خللا واضطرابا بينا على نحو يجافي القانون ويخالف الدستور ويسقط هيبة الدولة فإننا نرفض مع كل ذلك وبشكل قاطع الادعاء والترويج المشبوه بان الكويت ليس أمامها اليوم الا الصدام القريب بين مكونات الشعب الواحد مع بث اليأس في نفوس ابنائه من تحقيق الاصلاح والتنمية.

واكد البيان أن الكويت كانت ومازالت بحاجه الى مبادرة من نوع خاص مبادرة لا تحمل في طياتها قطع الطريق على أحد ولا تستخدم كأداة سياسية لاطراف ضد اطراف أخرى ولا تكون بوابة البروز والتأهيل السياسي للطامحين نحو نجومية سياسية مرتقبة. مبادرة لا تصادر استحقاقات العملية الديموقراطية من ناحية ومن ناحية أخرى تجبر هذه الاستحقاقات على السير وفقا لقواعد الممارسة السياسية التي حددها الدستور، وان القوة المطلقة التي قد يتصورها البعض هي وهم خاطئ فلكل قوي نقاط ضعف ولكل ضعيف نقاط قوة ولكل تلك النقاط ظروف قد تعززها تارة وتضعفها تارة أخرى والحكيم من يحسن التعاطي مع فترات ضعفه وقوته فلا ييأس في الاولى ولا يطغى في الثانية ويعلم أن يد الباري عز وجل وارادته حاضرة وحاكمه من قبل ومن بعد فهو القائل سبحانه وتعالى: (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ولكن الله ذو فضل على العالمين) (البقرة: الآية251) وقال تعالى: (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيرا ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوي عزيز) (الحج:40).

وهي حقيقة تفرض على جميع مكونات هذا المجتمع الروية والتأمل والاستجابة لمبادرات تقريب وجهات النظر وعدم التعالي عليها.

واعلنت الحركة في ختام البيان عن مبادرة وطنية سيعلنون عنها قريبا تستهدف استقرار وامن الوطن من خلال الحفاظ على الوحدة الوطنية والتأكيد على تطبيق القانون وفرض هيبة الدولة والحفاظ على الحريات التي كفلها الدستور.

مناشدة في الوقت ذاته النواب ضرورة الارتقاء بالخطاب السياسي وممارسة ضبط النفس وحسن اداء الممارسة البرلمانية لتجنيب البلاد مخاطر المزيد من التفكك والاضطراب.

الموقعون على البيان:

د.هشام الصالح ـ يعقوب الصانع ـ سلمان الرشيدي ـ عبدالله خسروه ـ حسين الشاهين ـ مبارك النجادة ـ مشعل الرومي.

الوسمي أدى القسم أمام أبناء الـ4: على الحكومة أن تقدم برنامجاً يلبي طموحات المواطنين

في سابقة لم يفعلها اي نائب من قبل، ادى د.عبيد الوسمي القسم الدستوري لعضوية مجلس الامة في مقره بالجهراء قائلا: ان القسم يجب ان يكون امام الشعب لان الشعب هو مصدر السلطات ووجه الوسمي الشكر لجميع من حمله هذه الامانة سائلا الله عز وجل ان يعينه على حملها وان يكون خير ممثل ووكيل ونائب عن الأمة في حرياتها واموالها وتطلعاتها وطموحاتها مطالبا المواطنين ان يعينوه على هذه المهمة لان المؤسسات مهما كانت جيدة وتعمل ضمن اطار القانون ومتطلبات الدستور الا ان الوعي الشعبي ورقابة الرأي العام هما المصدر الاساسي الذي تحمى به هذه المؤسسات.

واستغرب الوسمي ان توصف تصريحاته بالمستفزة وقال كل ما قلته ان الفاسدين يجب ان يرحلوا وان كان هذا تصعيدا فلا مانع من هذا التصعيد، مشيرا الى ان مخرجات الانتخابات بينت ان الشعب كاملا يقف ضد الفساد، وهذه رسالة واضحة للفاسدين.

واضاف ان دولة لا يتجاوز عدد مواطنيها مليون ونصف المليون وتنتج ثلاثة ملايين برميل يوميا يستحق شعبها تحقيق طموحاته في بناء مجتمع مدني محترم يعيش فيه المواطن في حدود احتياجاته الاساسية التي يفترض ان تلبيها الدولة بما لديها من امكانيات، مشيرا الى ان ابسط الطموحات التي نسعى لتحقيقها ليست منة او فضلا وانما واجب يجب علينا تحقيقه.

وحدد الوسمي التزامه بكل ما طرحه من اولويات، معربا عن أمله في ان تقدم الحكومة برنامجا مقنعا للرأي العام تستطيع من خلاله ان تلبي طموحات المواطنين. ووعد الوسمي اهالي الجهراء الذين اختاروه بلقاء دوري لمناقشة القضايا الاساسية التي تعني المواطنين في الجهراء.

● سلطان العبدان

السيد يوسف الرفاعي أصغر نائب وأصغر وزير

السيد يوسف الرفاعي

بعد نشر دراسة «الأنباء» بعنوان «اسامة الشاهين اصغر نواب امة 2012 سنا المنشورة بعدد 4 فبراير، نود التنويه بأن اصغر نائب في تاريخ مجلس الامة كان السيد يوسف سيد هاشم الرفاعي مواليد 1932 عضو مجلس 1963 اي دخل المجلس بعمر 31 عاما ليكون ايضا اصغر وزير عندما تسلم وزارة البريد عام 1964 بعمر 32 سنة. وبالمناسبة فإن النائب الجديد اسامة الشاهين هو حفيد السيد يوسف سيد هاشم الرفاعي.

..ويقيم احتفالاً بمناسبة المولد النبوي الشريف

يقيم السيد يوسف الرفاعي الاحتفال السنوي بذكرى المولد النبوي الشريف وذلك في ساحة ديوانه الكائن في منطقة المنصورية قطعة 2 ـ ش26 ـ منزل 20، وذلك مساء الخميس 17 ربيع الأول الموافق 2012/2/9 بعد صلاة العشاء والدعوة عامة.

الهارون قدّم عرضاً للخطة الخمسية للكويت وأبرز أهميتها في استعادة دورها الريادي

مؤسسة ماكنسي تشيد بالتجربة الديموقراطية في الكويت

برلين ـ كونا: أشادت مؤسسة ماكنسي الاستشارية الدولية امس بالتجربة الديموقراطية والعملية التنموية في كافة القطاعات لدى الكويت.

جاء ذلك على لسان مدير مؤسسة ماكنسي د.كلاوس بنكرت في اللقاء الدوري الذي نظمته المؤسسة في العاصمة الالمانية برلين بعنوان «حوار العاصمة» بمشاركة سفير دولة الكويت في المانيا د.مساعد راشد الهارون بصفة ضيف شرف في اللقاء.

وابدى بنكرت اعجابه بما حققته الكويت من انجازات كبيرة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية مشيدا بالتجربة الديموقراطية والحضارية التي تتميز بها الكويت.

من جهته استعرض السفير الهارون وهو اول سفير عربي يشارك في هذا الحوار منذ انطلاقه عام 2009 اهم الانجازات المتنوعة التي حققتها الكويت على كافة الاصعدة خلال الرغم من تعديله بالقرار رقم (2012/75) لتمديده ستة اشهر اضافية

مساعد الهارون

الخمسية للكويت مشددا على اهمية هذه الخطة في استعادة الدور الريادي الاقليمي للكويت كمركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار وبأهمية المزايا الجغرافية التي تجعل الكويت مهيأة لاستعادة هذا الدور.

وأعرب المشاركون في اللقاء ويزيد عددهم على 40 مشاركا من كبار الاقتصاديين ورجال الأعمال عن اهتمامهم الكبير بالخطة الخمسية للكويت وطلبوا استفسارات ايضاحية حولها وامكانية المساهمة فيها من جانب الشركات الألمانية.

يذكر ان مؤسسة ماكنسي انشئت عام 1924 في مدينة شيكاغو الأميركية وتضم فروعا في 52 دولة ويعمل لديها حوالي 9 آلاف خبير ومستشار وهي تقدم استشارات في اتخاذ قرارات استراتيجية وعملية تساهم بشكل فعال في تطوير المؤسسات لاسيما القطاعات الاقتصادية والمصرفية.

البرجس للنواب: مطالب العمال الأهم في المرحلة الراهنة

توجه رئيس مجلس إدارة نقابة العاملين في الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية محسن البرجس بالتهاني والتبريكات الى اعضاء مجلس الامة والذين اولاهم الشعب الكويتي الثقة واختاروهم ليمثلوهم تحت قبة عبدالله السالم، مؤكدا على ان المرحلة الراهنة تتطلب جهودا مكثفة ومواقف موحدة من اجل الخروج بالكويت من ازماتها التي الحقت بها تأخرا غير مبرر في عملية التنمية والنهوض بالوطن وتحقيق ما يطمح اليه المواطنون. وقال البرجس في تصريح صحافي: ان ابناء الوطن جعلوا الكرة الآن في ملعب نواب الأمة، وان الشعب اذ اولاهم ثقته، فإنهم اليوم يحملون على عاتقهم امانة كبيرة هي أمانة الوطن، والتي تستدعي منهم مواصلة الليل والنهار في تبني هموم المواطن والقضايا العالقة وعلى رأسها قضايا العمال والموظفين والذين هم عماد الوطن واساس بنائه، معتبرا ان الاستجابة لمطالب هؤلاء يجب ان تكون احد اهم المحاور التي ينتظر الجميع مناقشتها قريبا. واعتبر البرجس ان توقف عجلة التنمية في الكويت كرس وراءه المزيد من التأخر والتقهقر وتعزيز الصورة السلبية للبلاد امام جيرانها والمجتمع العربي والدولي، وهو ما يحتم على ممثلي الأمة في الوقت الحالي ان يفتحوا صفحة مشرقة من توحيد المواقف والعمل الجاد من اجل الكويت وتشريع القوانين وتحقيق الانجازات، وذلك في ظل محاربة الفساد والقضاء على الرشوة وتطهير السلطتين من الفساد الذي يشكل العائق الأكبر امام تقدم البلاد. وفي ختام تصريحه شدد البرجس على ان نقابة العاملين في الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية ستجعل من السلطة التشريعية الممثلة في مجلس الامة عمادا لتحركها في السعي للحصول على مطالب العاملين لديها، سائلا الله تعالى ان يوفق جميع النواب لخدمة الكويت العزيز والإسهام في رقي الوطن ونهضته وتطوره ورفع رايته بما ينعكس إيجابا على حياة المواطن وتحقيق رفاهيته.

محسن البرجس

عاشور: العمالة الوطنية تسرّح والحكومة صامتة

أعلن رئيس مجلس ادارة النقابة العامة للبنوك منصور عاشور عن استياء مجلس ادارة النقابة وموظفي القطاع الخاص من الاعلان الاخير الذي اعلن عنه برنامج اعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة حول فتح باب التسجيل للمواطنين المسرحين من القطاع الخاص لتمديد مدة صرف بدل البطالة لستة اشهر اضافية بعد ان كانت مدة الصرف السابقة 18 شهرا.

واشار عاشور في تصريحه الى ان هناك شركات مازالت مستمرة في تسريح الموظفين الكويتيين خصوصا ما تم الاعلان عنه في الآونة الاخيرة عن قيام احدى اكبر الشركات الاستثمارية بتسريح ما يفوق 65 موظفا كويتيا دفعة واحدة والذي بررته الشركة بانه قرار اجبرت عليه لتخفيض ميزانية الرواتب لما تعانيه الشركة من عجز في الميزانية نتيجة الازمة الاقتصادية.

وان قرار مجلس الوزراء رقم (2009/675) الخاص بصرف بدل بطالة للكويتيين المسرحين من القطاع الخاص اثبت عدم جدواه بالرغم من تعديله بالقرار رقم (2012/75) لتمديده ستة اشهر اضافية لانه حدد المستفيدين من هذا القرار وهم العمالة التي تم تسريحها في الفترة من 2008/8/1 الى 2011/6/30 والتي تم تسجيلها سابقا في الوقت نفسه الذي مازالت الشركات مستمرة في تسريح العمالة الوطنية وانه لابد من معالجة هذا الخطأ ليكون القرار فعالا ويحوي جميع المسرحين ويعالج تلك المشكلة.

واكد عاشور انه لا يمكن السكوت عن هذا الامر وانه لابد من اقرار مطالباتنا التي تلقينا حولها الوعود الكثيرة وتفعيل وتطبيق القرارات التي اقرت مؤخرا كقرار مجلس الوزراء بانشاء صندوق التأمين ضد البطالة لضمان استمرارية الدخل لموظفي القطاع الخاص لحمايتهم من ازمات كهذه قد تعصف بمؤسساتهم وتؤدي الى انهاء خدماتهم او تسريحهم وذلك لضمان الامان الوظيفي الذي يعتبر من ابرز المعضلات التي يعاني منها موظفو الخاص بالاضافة للزيادات وبقية المطالبات التي طالبت بها النقابة العامة للبنوك.

منصور عاشور